العرب
الإثنين 2021/10/25
السنة 44 العدد 12220

فرص ضئيلة لإحداث تغيير سياسي في الانتخابات اللبنانية

البرلمان اللبناني يناقش ردّ ميشال عون لقانون تبكير الانتخابات

فتح رفض الرئيس ميشال عون توقيع قانون تبكير الانتخابات النيابية في لبنان فصلا جديدا من المناوشات السياسية في بلد غارق في الأزمات، إلا أن محللين يعتقدون أنه سواء تمت الانتخابات مبكرة أو في موعدها فإن الفرص ضئيلة لإحداث تغيير سياسي.

السلاح والميليشيات يحرسان التغيير

بيروت – يناقش البرلمان اللبناني الثلاثاء رفض رئيس الجمهورية ميشال عون تبكير الانتخابات البرلمانية، ما يفاقم أزمات البلاد المتعددة، فيما تنظر المعارضة إلى الانتخابات كمنازلة جديدة ضد النظام، مع إدراكها بأن الحظوظ ضئيلة لإحداث تغيير.

وأعاد عون الجمعة قانون تبكير الانتخابات إلى البرلمان لإعادة النظر فيه مستنداً إلى "دراسات قانونية ودستورية".

وقالت الرئاسة اللبنانية في بيان إن تبكير الانتخابات "يعرض العملية الانتخابية لإحجام الناخبين عن الاقتراع لأسباب مناخية ولوجستية عدة".

وأوضح أنه "يمكن أن يتعذر انتقال الناخبين إلى أماكن الاقتراع خصوصا في المناطق الجبلية بسبب العوامل الطبيعية والمناخية التي غالباً ما تسود في شهر مارس كالأمطار والعواصف الرعدية والثلوج".

وبحسب عون أيضاً فإن "هذا القانون يحرم 10685 مواطناً من جميع الطوائف من حقهم في الانتخاب، لكونهم لن يبلغوا سن الحادية والعشرين (سنّ الاقتراع في لبنان) في حلول مارس 2022".

ريما ماجد

واهم من يعتقد أن الدورة الانتخابية ستغير النظام

وسيقوم البرلمان بإعادة النظر في تعديلات قانون الانتخابات ومن ثم إعادة التصويت عليها، ويتطلب إقرار التشريع أصوات الأغلبية المطلقة (نصف عدد الأعضاء زائدا صوتا واحدا).

وإذا أجيز القانون فسيحال إلى رئيس الجمهورية لتوقيعه، ولا يحق له رده إلى مجلس النواب مرة أخرى. وإذا مرت خمسة أيام من دون أن يوقعه الرئيس يصبح القانون ساريا تلقائيا.

ورأت مصادر سياسية لبنانية أن تبريرات رئيس الجمهورية وتعلّله باللوجستيك والمناخ غير منطقية وتعكس رغبة صهره رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في تعطيل المواعيد الانتخابية التي قد لا تخدم تياره بعد تراجع شعبيته في صفوف المسيحيين خاصة والذين أبدوا تعاطفا مع رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع مؤخرا.

وكانت اللجان البرلمانية المشتركة أوصت في السابع من أكتوبر الماضي بوجوب إجراء الانتخابات في السابع والعشرين من مارس المقبل لأسباب تقنية واستباقا لحلول شهر رمضان.

وقال حينها رئيس لجنة الإدارة والعدل النائب جورج عدوان إنه "مراعاة لشركائنا في الوطن لا يمكن إجراء الحملات الانتخابية خلال شهر رمضان".

وتقدم موعد الانتخابات التي كانت مقررة في مايو لتجنب إجرائها خلال شهر رمضان، إلا أن رئيس التيار الوطني الحر أعلن أنه سيطعن في تغيير موعد الانتخابات بسبب "تقاطع عدد من المهل الانتخابية مع الصوم عند الطوائف المسيحية".

وتعهد رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي الذي تركز حكومته على إنعاش المحادثات مع صندوق النقد الدولي بضمان إجراء الانتخابات دون تأخير، وقد حثت حكومات غربية على ذلك.

والثلاثاء أقر البرلمان اللبناني قانوناً ينص على تبكير موعد الانتخابات النيابية إلى السابع والعشرين من مارس 2022 عوضا عن الثامن من مايو من العام ذاته.

وكانت جميع الكتل النيابية وافقت على القانون باستثناء تكتل "لبنان القوي" (يضم 23 نائبا من أصل 128) الذي يترأسه باسيل.

ويقول مراقبون إن اعتماد تاريخ الانتخابات عنوة دون توقيع رئيس الجمهورية قد يؤثر على شفافية ونزاهة العملية الانتخابية ويدخل البلاد في فترة تجاذبات سياسية جديدة تفاقم الأزمات المتراكمة.

وبعد عامين من اندلاع تظاهرات احتجاجية شعبية غير مسبوقة ضد الطبقة الحاكمة منذ عقود في لبنان، تنظر المعارضة الى الانتخابات التشريعية المقبلة كمنازلة جديدة ضد النظام، مع إدراكها بأن الحظوظ ضئيلة لإحداث تغيير في بلد أنهكته أزمات متراكمة.

وعلى وقع انهيار اقتصادي متسارع قلب حياة السكان رأساً على عقب وصنّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم منذ العام 1850، وجراء تداعيات تفشي فايروس كورونا، تراجع زخم الشارع تدريجياً. وفقد كثر الأمل بإمكانية إحداث تغيير ومحاسبة المرتكبين بعد انفجار مروّع في مرفأ بيروت حصد حياة أكثر من مئتي شخص وأصاب أكثر من 6500 ودمر أجزاء واسعة من العاصمة، ويرجح أن سببه أيضاً الإهمال والفساد.

لكن في المقابل حافظت المنظومة السياسية على تماسكها وصمودها رغم التداعيات الكارثية للأزمات المتلاحقة والضغوط الدولية لإجراء إصلاحات من شأنها إنعاش الاقتصاد مقابل دعمها مالياً. وحافظت أيضا على قدرتها على تحريك الشارع، وهو ما أظهرته توترات شهدتها بيروت الأسبوع الماضي خلال تظاهرة لمناصري حزب الله وحركة أمل اعتراضاً على مسار التحقيق في انفجار المرفأ وانتهت بمقتل سبعة أشخاص غالبيتهم من عناصر الحزبين.

ويقول الناشط فراس حمدان الذي شارك في التظاهرات الشعبية منذ اندلاعها وتولى ملاحقة ملفات متظاهرين تم توقيفهم "حاولنا كل شيء مع هذه الطبقة السياسية: تظاهرات مركزية وفي المناطق، اعتصامات أمام مصرف لبنان ومنازل المسؤولين، ملاحقة النواب والوزراء إلى المطاعم وقطع الطرق، لكن أحبطت كل التحركات".

ويرى حمدان أن على اللبنانيين أن يختاروا في الانتخابات القادمة بين فريق "يريد بناء دولة وحوار" وفريق آخر "يريد تدمير البلد ويستخدم لغة السلاح والدم"، في إشارة إلى التوترات الأخيرة.

وأفرز الحراك الشعبي مجموعات معارضة وأحزاباً ناشئة، كما جذب أحزاباً تقليدية وحركات انشقت عن المنظومة السياسية على غرار حزب الكتائب. وإن كانت جميعها تطالب بتغيير سياسي، لكنها تتباين في رؤيتها وأساليب عملها لتحقيق هذا التغيير، كما في موقفها من قضايا خلافية رئيسية على غرار سلاح حزب الله القوة السياسية والعسكرية الأبرز في البلاد.

لكن هذه المجموعات بغالبيتها تتفق على أن الانتخابات التشريعية تشكّل ساحة "لمنازلة جديدة في المواجهة المفتوحة" مع الطبقة الحاكمة، وإن كانت تعرف سلفاً أن "المواجهة صعبة والأدوات غير متكافئة" لناحية القدرة على تجييش القواعد الشعبية والإعلام والقدرات المادية، وفي ظل قانون انتخابي فصلته القوى السياسية على مقاسها.

وتقول الباحثة والأستاذة الجامعية ريما ماجد "واهم من يعتقد أن الدورة الانتخابية ستغير النظام" في بلد يتحكم بالسلطة فيه "من يملك السلاح والمال والميليشيات".

واشنطن تدعم مدنية السودان وتحافظ على علاقتها بالعسكريين

الخرطوم – اختارت الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط بين المدنيين والعسكريين في السودان، واستعادت جزءاً من بريقها السياسي لحل الأزمة بينهما، مع حرصها على الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة في السودان.

وكشفت مصادر سودانية لـ"العرب" أن المبعوث الأميركي للقرن الأفريقي جيفري فليتمان التقى، الأحد، رئيس حركة تحرير السودان منّي أركو مناوي، ورئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم، وهما مؤيدان للمعسكر المناوئ للقوى المدنية وحثهما على المشاركة الإيجابية لنجاح التحول الديمقراطي.

وأجرى فليتمان، السبت، مشاورات مكثفة مع كل من رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو، ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك، بجانب وزيرة الخارجية مريم الصادق المهدي ويستكمل حواراته مع مسؤولين آخرين.

وتوالت التحركات الأميركية لحلحلة الأزمة الراهنة اليومين الماضيين، وباتت واشنطن طرفًا فاعلاً في أي حلول مستقبلية، وعبرت جولات ولقاءات المبعوث الأميركي أخيرا عن السعي لعدم ترك مساحة فراغ جديدة تتحرك فيها قوى دولية مناوئة لها، في إشارة إلى أن واشنطن تريد هذه المرة سد الأزمات التي يمكن أن تستغلها روسيا للتدخل.

وأكدت السفارة الأميركية في السودان أن فيلتمان أعاد التذكير باستمرار دعم واشنطن لعملية الانتقال الديمقراطي، و"حض كافة الأطراف على تجديد الالتزام بالعمل معا لتنفيذ الإعلان الدستوري واتفاقية جوبا للسلام".

وتتمسك الإدارة الأميركية بإجراءات التحول الديمقراطي من دون أن تمارس ضغوطا قوية على المكون العسكري لتسليم السلطة للمدنيين بحسب ما تنص عليه الوثيقة الدستورية، وتعمل لتقف على أرضية مشتركة يتفق عليها الطرفان بعيدا عن الغوص في تفاصيل المشكلات التي قادت لتفاقم الأزمة، وهو ما يجعل كل طرف يتمسك بالموقف الأميركي الراهن ويفسره من الزاوية التي تخدم رؤيته.

ويعول المكون المدني على واشنطن لإرغام المكون العسكري على تسليم رئاسة مجلس السيادة لشخصية مدنية تُكمل مهام الفترة الانتقالية والتجهيز للانتخابات المقبلة، في حين أن الطيف المحسوب على المكون العسكري ينظر إلى تمسك واشنطن بالوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام باعتبارهما يمثلان دعما لموقفه الساعي للعودة إلى منصتي التأسيس والتغاضي عن ورقة تسليم السلطة.

وأكد عضو سكرتارية تجمع المهنيين السودانيين، الفاتح حسين، أن الجهود الأميركية تستهدف الحفاظ على مصالح واشنطن مع الخرطوم بعدما قدمت جملة من التسهيلات الاقتصادية لنجاح المرحلة الانتقالية وتحاول فرض الاستقرار بالتوصل إلى حلول مشتركة يتفق عليها الطرفان رضائيا، لكنها تغفل أن الشراكة مع المكون العسكري هي من قادت إلى الأزمة الراهنة.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن تأييد واشنطن لاستمرار الشراكة على النهج السابق لن يؤدي إلى تثبيت الاستقرار لأن المكون العسكري تغول على صلاحيات السلطة التنفيذية ومازال الحكم المدني الذي تتحدث عنه واشنطن بعيدا عن شكل الشراكة الحالية مع مساعي الجيش الانفراد بالسلطة».

ولدى قوى مدنية عديدة قناعة بأن تمسك الولايات المتحدة بالوثيقة الدستورية لن يخدم مصالح المكون العسكري الذي يتظاهر بأهمية الالتزام بها للسيطرة بشكل كامل على الحكومة المدنية وليس من أجل إقرار المجلس التشريعي ومفوضيات السلام وتعيين رؤساء الهيئات القضائية التي عرقل ظهورها للنور طيلة الفترة الماضية.

وتكمن المشكلة في أن قيادات المكون المدني في مجلسي السيادة والوزراء يفتقرون القدرة على صياغة شراكة سليمة ومتينة مع المكون العسكري وأن سيطرة المحاصصات السياسية على توزيع المناصب جعلت هناك كوادر غير مؤهلة للحفاظ على الوثيقة الدستورية والدفع باتجاه استكمال هياكل الفترة الانتقالية.

وفي هذا السياق قد تؤدي الوساطة الأميركية إلى تسكين أو تهدئة للأوضاع السياسية، لكنها لا تضمن إنهاء معوقات نجاح المرحلة الانتقالية.

ويؤدي عدم وجود رؤية مشتركة للقوى الثورية التي خرجت في مظاهرات أخيرا إلى جعل الولايات المتحدة غير قادرة على تبني رؤية واضحة للحل تنحاز من خلالها للشارع المنقسم على نفسه، وأن تعدد الأهداف والشعارات وعدم الاتفاق على قيادة بديلة للمدنيين أو العسكريين فرض عليها عدم التخلي عن الأطراف الحالية.

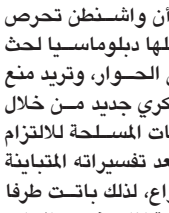

تماضر الطيب

طبيعة الخلافات الحالية في حاجة إلى تدخلات خارجية

وتحرص واشنطن على أن تقف حائلاً أمام انزلاق الأوضاع في البلاد إلى الفوضى والعنف ومنع اتخاذ إجراءات أمنية تشكل انقضاضاً على أجواء الحريات العامة التي يتمتع بها السودان منذ سقوط نظام عمر البشير، وتدرك بأن انفلات السودان يمكن أن يقود إلى انفلات موازي في منطقة القرن الأفريقي، ما يفرض عليها التعامل بحنكة.

وأوضحت أستاذة العلاقات الدولية بمركز الدراسات الدبلوماسية بجامعة الخرطوم، تماضر الطيب، إلى أن التحركات الأميركية تستهدف لملمة أطراف الأزمة وتقريب مسافات الخلاف بينهما للحفاظ على مصالحها في السودان والقرن الأفريقي.

وذكرت في تصريح لـ"العرب" أن الاضطرابات التي تسببت فيها المؤسسة العسكرية في السودان سابقا أوجدت رؤية أميركية بضرورة دعم المدنيين وأدركت أن توظيف الخرطوم ضمن لعبة الاستقطاب مع موسكو لم يخدم مصالحها على الوجه الأكمل.

وتدرك قوى مدنية فاعلة أن عدم قدرة المكون العسكري على تمرير رؤيته الساعية للسيطرة على مقاليد الفترة الانتقالية وتصدي الشعب لمحاولات اختطاف الثورة لا يحفزان الولايات المتحدة للتعويل على قيادات المكون العسكري لضبط زمام مرحلة الانتقال، لكنها تدرك أن إقصاءهم من المشهد لن يحقق الاستقرار المنشود.

وأكدت الطيب أن طبيعة الخلافات الحالية بحاجة إلى تدخلات خارجية لضبط الأوضاع، وأن واشنطن تحرص على أن يكون تدخلها دبلوماسيا لحث جميع الأطراف على الحوار، وتريد منع وقوع انقلاب عسكري جديد من خلال الضغط على الحركات المسلحة للالتزام باتفاق جوبا الذي تعد تفسيراته المتباينة أحد أسباب الصراع، لذلك باتت طرفا يمكنه إنهاء الأزمة إذا توفرت الإرادة اللازمة لديها.

العسكر لا يزالون أقوياء

الأحزاب الأردنية تناقش بناء تحالفات سياسية جديدة

عمان – دخلت الأحزاب الأردنية في مساع حثيثة لتكوين تحالفات سياسية جديدة استعدادا للانتخابات النيابية القادمة، بما يتماشى مع التعديلات التي ستطرأ على قانون الأحزاب وفق مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

وتأتي الاستعدادات الحزبية غداة تسلم العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لتوصيات اللجنة الملكية وإحالتها إلى مجلس النواب لإقرارها، حيث اتخذ قانون الأحزاب الجديد صفة الاستعجال.

وقال رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة الخميس إن حكومته ستقترح تعديلات إضافية محدودة على الدستور لاستكمال منظومة التحديث السياسي.

وأوضح الخصاونة أن "الحكومة ستحيل مشاريع القوانين المتعلقة بمخرجات لجنة التحديث السياسي والتعديلات الدستورية إلى مجلس النواب بصفة الاستعجال قبل انعقاد الدورة العادية المقبلة".

وبحسب مقترحات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، فإن مقترح قانون الانتخاب نص على تخصيص نسبة 30 في المئة من مجموع مقاعد مجلس النواب للأحزاب أو الائتلافات الحزبية، ونصت المادة 71 من القانون، تحت بند أحكام عامة، أن نسبة الأحزاب ترتفع إلى 50 في المئة في انتخابات مجلس النواب الحادي والعشرين، وكذلك ترتفع النسبة إلى 65 في المئة في انتخابات المجلس النيابي الثاني والعشرين، وعدد مجلس النواب سوف يصبح 138 مقعدا، بدلا من 130 مقعدا.

وانطلقت الأحزاب الإسلامية مؤخرا في لقاءات تشاورية من أجل الدخول في ائتلاف إسلامي قادر على تكوين كتلة برلمانية وازنة، حيث يخوض حزب الوسط الإسلامي وحزب المؤتمر الوطني (زمزم) لقاءات مراطونية لترتيب البيت الداخلي.

ويعمل حزب التيار الديمقراطي الاجتماعي بصورة حثيثة كي يكون حاضرا في الموعد الانتخابي القادم، بعد انفراط عقد حزب التحالف المدني بسبب عدة خلافات داخلية، ما يؤشر على ميلاد حزب سياسي جديد.

وأشار الأمين العام للحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني جميل النمري إلى وجود تجمّع جديد تحت مسمى "المنتدى الديمقراطي الاجتماعي"، والذي يضم إلى حدّ الآن مجموعة من الشخصيات والفاعليات التي تؤمن بالفكر الديمقراطي ومدنيّة الدولة.

جميل النمري

نسعى لتكوين حزب ديمقراطي يؤمن بمدنية الدولة

وإضافة إلى ذلك تسعى شخصيات سياسية حالية وسابقة ونواب حاليون وسابقون ووزراء سابقون إلى تكوين حزب جديد يدعى "حزب الميثاق"، الذي ستكون معالمه واضحة مع بدء مناقشة قانون الأحزاب داخل البرلمان الأردني.

ويؤكد مراقبون أن الساحة السياسية الأردنية ستتخذ صخبا أكبر خلال الأشهر القادمة، على أمل أن تتمكن من تحفيز الأردنيين على الانضمام للأحزاب وتغيّر معدلات وصول النواب إلى قبة البرلمان في الانتخابات القادمة.

ورغم أن عددا من الأحزاب والشخصيات السياسية بدأت تستكشف معالم التغيير السياسي في البلاد وتحضر لمواكبتها، تنقد قوى أخرى مشاريع القوانين التي تقدمت بها لجنة التحديث السياسي.

ومنحت لجنة التحديث السياسي على سبيل المثال الأحزاب حصة كبيرة في البرلمان، يقول منتقدون إنها لا تعادل وزنها الحقيقي، بينما استهدفت المكون العشائري القوي اجتماعيا في المملكة.

وتنذر هذه الأجواء بابتداء معركة قوية داخل المنظومة السياسية، حيث يتوقع مراقبون أن يبرز مجددا مصطلح "قوى الشد العكسي" التي تمثل في العرف السياسي الأردني التيار المحافظ الذي يسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن، ويكرس الواقع شبه الريعي للدولة، والذي يساعد هذه القوى على احتكار السلطة والمال.

ويرى هؤلاء أن هذه القوى ستسعى إلى إعاقة الدورة الدستورية لهذه المخرجات، وتوظف حالة اليأس العام والعزوف الشعبي لإضعاف الحالة السياسية بشكل متزايد ووضع العصي في دواليب الإصلاح والتغيير.